تداوليّة المقام، نظريّة النّظم أنموذجا

Pragmatic of context, systems theory as a model

شداد محمّد*

جامعة ابن خلدون - تيارت /الجزائر

cheddadmohamed14@gmail.com

تاريخ الإرسال:2020/03/21	تاريخ التقييم:2020-06-29	تاريخ القبول:2020-06-30

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة مفهوم المقام في البلاغة العربيّة بغية بيان أبعاده التّداوليّة،خاصّة وأنّه مبحث يتقاطع مع مفهوم السّياق الذي شكّل حجر الزّاوية في قيام النّظريّة التّداوليّة خاصّة والمناهج السّياقية بصفة عامّة، فما هو معروف أنّ المناهج النّسقية حصرت اهتمامها في حدود الشّكل ورفضت إدراج أيّ عنصر يقع خارج اللّغة في عمليّة دراستها،وبعد أن استنفذت كلّ إجراءاتها انتهت إلى طريق مسدود، وأصبح لزاما على دارسي اللّغة إدراج العناصر الخارج اللغويّة في تعاطيهم مع مختلف أشكال الخطاب، ولعلّ هذا ما شغل البلاغيين العرب منذ القدم.

كلمات مفتاحية: مقام؛ سياق؛ نظم؛ تداوليّة؛ بلاغة.

Abstract:

This studyaims to analyze the concept of context in ancientArabicrhetoric and to meet it with the concept of context in the field of pragmatictheory. One of ourfindings is that the concept of context has opened up new and oldscholars to new horizons and helpedthem in studying language and inferring meaning.

Keywords:Denominator;Pragmatic;Rhetoric;Discours;Context.

*المؤلف المراسل.

1.مقدمة:

لقد التفت علماء العربيّة منذ وقت مبكّر في تاريخ العلوم اللّغوية والبلاغيّة والدّينية إلى ما يحفّ الخطاب من ملابسات خارجيّة كالمتلقي والمقام وظروف المقام وكل ما يدور بين هذه العناصر من علاقات، ولعلّ هذا ما يؤكّد سبق الدّارسين العرب إلى هذا العنصر الأساسي في إنتاج الخطاب وبنائه واكتمال دلالاته واتضاحها، فقد تحدّث علماء القرآن عن مناسبة النزول، وتحدّث النّقاد والأدباء عن ظروف ومناسبات الخطاب، ولعلّ هذا ما يؤكّد عناية الدّارسين العرب القدامى - مهما اختلفت توجّهاتهم ومذاهبهم الفكريّة - بعنصر المقام على الرّغم من أنّهم لم يحدّدوا له اصطلاحا دقيقا واستخدموا ألفاظا مماثلة له (كالموقف والحال والمطابقة والاقتضاء.. .الخ) حيث تردّدت هذه المفردات في خضمّ اشتغالهم على الكثير من القضايا البلاغيّة وغيرها، ولعلّ لفظة (الحال) هي أكثر ما وجدناه شائعا من حيث الاستعمال والأكثر قربا واقترانا بلفظة (المقام) من حيث الدلالة والاستعمال، إذ يتأكد هذا فيما نقله "الجاحظ" عن "بشر بن المعتمر" من عبارة في رسالته المشهورة وإنّما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال وما يجب لكل مقام من المقال[1] حيثساوى بين الحال والمقام في المعنى.

وقد ورد عن "الجاحظ" أنّ "ابن المقفع" حين سئل عن معنى البلاغة فأجاب اسم جامع لمعان تجري في وجوه كثيرة ، فمنها ما يكون في السّكوت، ومنها ما يكون في الاستماع، ومنها ما يكون في الإشارة، ومنها ما يكون في الاحتجاج، ومنها ما يكون شعرا، ومنها ما يكون سجعا وخطبا، ومنها ما يكون رسائل، فعامّة ما يكون من هذه الأبواب الوحي فيها، والإشارة إلى المعنى، والإيجاز هو البلاغة...فقيل له: فإن ملّ السامع الإطالة التي ذكرت أنها حق ذلك الموقف؟ قال: إذا أعطيت كلّ مقام حقّه، وقمت بالذي يجب من سياسة ذلك المقام وأرضيت من يعرف حقوق الكلام، فلا تهتم لما فاتك من رضا الحاسد والعدوّ [2] وإذا ثبت هذا المفهوم (مراعاة المقام) في تراثنا البلاغي، فما هي الأبعاد التّداوليّة التي انطوى عليها هذا المفهوم؟ وما هي طبيعة التّقابل بين مفهوم المقام البلاغي ومفهوم السّياق التّداولي؟ ومن جملة الفرضيات المقدّمة أنّ هناك تواشج كبير بين فكرة المقام البلاغيّة ومفهوم السّياق التّداولي، وفي سياق هذا الطّرح

تجدر الإشارة إلى أنّ أهميّة هذه الدّراسة تكمن في إحياء تراثنا البلاغي ومقاربته في ضوء آخر ما جدّت به حقول الدّراسات اللّسانيّة من نظريات ومناهج. وفي ضوء هذه الغاية لا بأس أن ننوّه بمنهجية البحث التي ترتكز أساسا على تقديم ضبط مصطلحي لمفهوم التّداوليّة، ثمّ تقديم قراءة دقيقة لمفهوم المقام في تراثنا البلاغي ثمّ التوجّه إلى بيان ما انطوى عليه من أبعاد تداوليّة خاصّة في ظلّ نظريّة السّياق والدّرس التّداولي الحديث.

2.التّداوليّة - Pragmatics:

ما هو معروف أنّ اللّغة وسيلة للتّواصل والتّبليغ عن كلّ ما يختلج في النّفس والذّهن، كما تعدّ أداة الإنسان الأولى للتّحاور مع أقرانه، وهي إزّاء تحقيق هذه الوظيفة تقوم على جملة من العناصر اللّغويّة التّبليغيّة، وجب مراعاتها من قبل المتخاطبين حتّى يتحقّق الفهم والإفهام. هذه العناصر حظيت بعناية الدّارسين قديما وحديثا، ولعلّ التّداوليّة pragmatics من أهمّ النّظريات اللّسانيّة والتّخصّصات المعرفيّة الحديثة التي عنيت بهذا الشّأن [3] وتعني في أبسط تعريفاتها الإجرائيّة: دراسة اللّغة أثناء الاستعمال، فتُعنى في سبيل ذلك بأقطاب العمليّة التّواصليّة فتهتمّ بالمتكلّم ومقاصده، بعدِّه محرّكا لعمليّة التّواصل، وتراعي حال السّامع أثناء الخطاب، كما تهتمّ بالظّروف والأحوال الخارجيّة المحيطة بالعمليّة التّواصليّة، ضمانا لتحقيق التّواصل من جهة، ولتُشغّلها في الوصول إلى غرض المتكلّم وقصده من كلامه من جهة أخرى [4] فهي إذن علم تواصليّ جديد، يهتمّ بمقاصد اللّغة أثناء استعمالها، والمعاني الموظّفة داخل التّراكيب مباشرة كانت أم مضمرة، وتوظّف التّداوليّة جملة من القضايا التي تنطوي تحتها، استمدّتها من انفتاحها على كثير من مكاسب المعرفة الإنسانيّة المختلفة، تستند إليها بحسب طبيعة الدّراسة ومجالها، ممّا جعلها تتبوّأ مكانة رفيعة في البحث اللّساني المعاصر، ومن هذه النّظريات: أفعال الكلام، الاستلزام الحواري،م تضمّنات القول، القصديّة، الحّجاج، الإشاريات، وسوف يتركّز اهتمامنا في خضمّ هذه التّوطئة على تعريف أهمّ ما يرتبط ببحثنا ممثّلا في مفهوم المقام الذي يقابل مفهوم السّياق في الدّرس التّداولي الحديث.

3.المقام قراءة في المصطلح والمفهوم:

1.3 لغة:

جاء في لسان العرب لابن منظور: المَقام والمَقامة: المجلس. ومقامات النّاس: مجالسهم، قال العبّاس ابن مرداس، أنشده ابن بريٌّ: فأبّي ما وأيُك كان شرّا *** فقيد إلى المَقامة لا يراها. ويقال للجماعة يجتمعون في مجلس: مَقامَة، ومنه قول لبيد:

ومَقامة غلب الرّقاب كأنّهم *** جنّ لدى باب الحصير قيام. والمَقامة والمَقام: الموضع الذي تقوم فيه. والمقامة: السّادة[5].

2.3 **اصطلاحا:**

يعني المقام مجموعة الظّروف الحافّة، والملابسات المخالطة، والكلام المرتبط بهما، الصّادر عنهما، والمرهون الدّواعي بزمانه، والموصول الأسباب بمكانه [6] وهو أيضا مجموعة الظّروف العامّة التي يتنزّل فيها الخطاب، ويتكوّن من المتكلّم والمستمع ومن أنساقها المعرفية والإرادية والتّقديرية، ومن علاقتهما التّفاعلية المختلفة [7] ومثلما تختلف هذه الظّروف، تختلف أيضا المقامات وتتعدّد، وفي هذا الشّأن يشير "السكّاكي" أنّه لا يخفى عليك أنّ مقامات الكلام متفاوتة، فمقام الشّكر يباين مقام الشّكاية، ومقام التّهنئة يباين مقام التّعزية، وكذا مقام المدح يباين مقام الذّم ومقام التّرهيب يباين مقام التّرغيب، ومقام الجدّ يباين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السّؤال يغاير مقام البناء على الإنكار، جميع ذلك معلوم لكلّ لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذكيّ يغاير مقام الكلام مع الغبيّ، وكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر ثمّ إذا شرعت في الكلام فلكلّ كلمة مع صاحبتها مقام ولكلّ حدّ ينتهي إليه الكلام مقام وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بسبب مصادفة الكلام لما يليق به وهو الذي نسمّيه مقتضى الحال [8] ولذلك يصبح لكلّ مقام من مقامات الكلام مقالا يراعي أحوال المخاطَب وظروفه.

3.3**المقام وعناصر الموقف الخطابي:** يمكن أن نوضّح تداوليّة المقام في ضوء العناصر المشكّلة له ومن خلال ما يحصل بينها من تفاعل واتّصال.

أ- **المتكلّم:** يمتلك المتكلم منزلة مهمة في الخطاب فهو مصدره وفاعل له من خلال مجموعة من القرائن والمؤشرات اللّسانية وغير اللّسانية، غير أنّ قيمة ما يصدر عنه من قول ترتد قوتها وصدقها أو كذبها وملاءمتها أو عدم ملاءمتها إلى المتكلم نفسه سواء أكان ذلك مع الاعتقاد أم

مع الخارج، وكل ذلك مرهون بقدرة المتكلم على رعاية مقتضى وعلى قدر هذه الرعاية تقاس بلاغة الخطاب والملكة البلاغية لدى المتكلم قوة وضعفا، لأنّ مدار البلاغة وجوهرها هو في رعاية الكلام الفصيح لمقتضى الحال، كما جاء في تعريف البلاغة، فقد نقل عن (بشر بن المعتمر) أنّه قال في صحيفته: ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكلّ طبقة من ذلك كلاما، ولكلّ حالة من ذلك مقاما، حتّى يقسّم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسّم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات [9] وقال (ابن رشيق) في سياق حديثه على ما يحتاج إليه الشاعر: ولكن غايته معرفة أغراض المخاطب كائنا من كان، ليدخل إليه من بابه، ويداخله في ثيابه، فذلك هو سر صناعة الشعر ومغزاه الذي به تفاوت الناس وبه تفاضلوا، وقد قيل: لكلّ مقام مقال[10] ويؤكّد ذلك في موضع آخر إذ يقول: الفطن الحاذق يختار للأوقات ما يشاكلها، وينظر في أحوال المخاطبين، فيقصد محابهم، ويميل إلى شهواتهم وإن خالفت شهوته، ويتفقد ما يكرهون سماعه فيتجنب ذكره [11] كما جاء الحديث عن المتكلم مقرونا بشرحهم لمفهوم الفصاحة التي تقع على جهة الكلام والمتكلم كما في قولك: (شاعر فصيح أو بليغ) و(كاتب فصيح أو بليغ) وفصاحة المتكلم ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح، والملكة قسم من مقولة الكيف التي هي هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة، وهو مختص بذوات الأنفس، راسخ في موضوعه، وقيل ملكة ولم يقل صفة ليشعر بأن الفصاحة من الهيئات الراسخة، وقيل يقتدر بها ولم يقل يعبر بها ليشمل حالتي النطق وعدمه [12]. ومن ذلك أيضا حديثهم عن المتكلم في إطار شرحهم لمفهوم البلاغة، يقول (الخطيب القزويني) وأمّا بلاغة المتكلم فهي ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ، وقد علم أنّ كلّ بليغ - كلاما كان أو متكلما - فصيح، وليس كل فصيح بليغا...الخ [13] كما تحدّثوا عن أصناف المتكلمين ومقاماتهم من كتاب وأدباء وشعراء وخطباء، فهناك المتكلم الذي يخاطب نفسه وهذه المخاطبة تستلزم التجريد، ودوافعها كثيرة منها: التسلية والتسرية أو الترنم والإرضاء أو التخفيف أو الحنو وغيرها من الدوافع واستشهدوا لذلك ببيت للمتنبي في بيان حالته:

لا خيل عندك تهديها ولا مال *** فليسعد النطق إن لم تسعد الحال

وقد يخاطب المتكلم نفسه ويريد غيره وهذا ضرب من التعريض. وهناك المتكلم الذي هجا نفسه أو رثاها. وهناك المتكلم الذي يمنع عن التصريح فمقامه التعريض. وهناك المتكلم الذي يتمثل بقول غيره. ثم المتكلم الذي يكون مبتدئا مؤديا عن نفسه راغبا فيما أراد إليه وهذا ما لم يكن بد من التهيؤ له ومراعاة المقام فيما يجري على لسانه معبّرا عمّا يدور في خلده [14] ووضع (قدامة بن جعفر) في كتابه (نقد الشعر) فصولا تحصي المعاني والألفاظ التي ينبغي أن يضعها الشاعر في كلّ مقام أو غرض يقول: الشاعر ليس يوصف بأن يكون صادقا بل إنّما يراد منه إذا أخذ في معنى من المعاني كائنا ما كان أن يجيده في وقته الحاضر لا أن ينسخ ما قاله في وقت آخر[15] وفي سياق الحديث عن مطابقة الكلام لمقتضى الحال يضيف (قدامة بن جعفر) في باب المعاني أنّ الواجب فيها مقصد الغرض المطلوب على حقّه وترك العدول عنه إلى ما يشبهه [16] فهو يقول في المديح محدّدا الخصال التي ينبغي ذكرها في الممدوح و إنّما هي العقل والشجاعة والعدل والعفّة، كان القاصد لمدح الرجال بهذه الأربع مصيبا، والمادح بغيرها مخطئا[17] وإن كان الشعراء عادة ما يبالغون في معانيهم المقصودة بغية تأكيدها وتأكيد أثرها في المتلقي وهذا مذهب محبب عنهم ومقبول عند جمهور النقاد إذ يقول: جماع الوصف لذلك أن يكون المعنى مواجها للغرض المقصود غير عادل عن الأمر المطلوب[18] ويقول في موضع عدول أو تجاوز المعنى الأمر المقصود إمّا غلوّا أو دنوّا : رأيت الناس مختلفين في مذهبين من مذاهب الشّعر وهما الغلو في المعنى إذا شرع فيه والاقتصار على الحد الأوسط فيما يقال منه[19] ويضرب لذلك مثلا ببيت (حسان):

لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى *** وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

وهو ما تعرّض لطعن النابغة حيث عاب على حسان قوله (الغر) وكان ممكنا أن يقول (البيض) وفي قوله (يلمعن بالضحى) ولو قال (بالدجى) لكان أحسن وقوله (أسيافنا يقطرن) وكان ممكنا أن يقول (يجرين) وفي هذا الطّعن ما يدلّ على استجادة النابغة لمذهب الغلو في المعنى والزيادة فيه أو العدول عنه إلى آخر وسيأتي التوسع في هذه الفكرة لاحقا مع نظرية الخبر والإنشاء ونظرية الأفعال الكلامية بالمفهوم التداولي الحديث.

ب- **المخاطَب/المتلقّي**: وهو طرف أساسيّ في المقام أو الموضع أو الحال، وله دور كبير في تكييف الكلام الذي يقدّمه المتكلّم، إذ ليس خطاب الأمير كخطاب رجل من العامّة، وليس الفيلسوف

كالمتعلّم البسيط. ويعدّ المخاطَب باختلاف صفته أساس العمليّة الإبلاغية، فهم أحد عناصر المقام البارزة التي يجب أن تراعى في الخطاب سعيا إلى تحقيق عمليّة التبليغ من خلال لفت انتباه المخاطب، وإقناعه والتأثير فيه، وهذا ما انتبه إليه علماء العربية قديما، وأكّده الدّارسون المعاصرون، ومراعاة المخاطَب هو ما يؤثّر في بنية الخطاب وجمالياته وأبعاده الفنّية، وتأخذ هذه المراعاة أشكالا مختلفة كإعطاء أهميّة لمنزلته الاجتماعية ومستواه المعرفي وهو ما يمكننا تأكيده ببعض مقولات البلاغة التراثية. يقول (الجاحظ): أوّل البلاغة اجتماع آلة البلاغة وذلك أن يكون الخطيب رابط الجأش، ساكن الجوارح، قليل اللّحظ، متخيّر اللّفظ، لا يكلّم سيّد الأمّة ولا الملوك بكلام السوقة...ومدار الأمر على إفهام كلّ قوم بمقدار طاقتهم، والحمل عليهم على أقدار منازلهم [20] ومن هنا يبدو أن العرب قد اهتموا بحال المخاطَب وقسّموه إلى (خواص/عوام) دون أن ينقصوا من قيمة المعنى مهما كان المخاطب، وقد ورد هذا في صحيفة (بشر بن المعتمر) حين مرّروه بإبراهيم بن جبلة بن مخرمة السكوني، وهو يعلّم فتيانهم الخطابة، فقال: فكن في ثلاث منازل، فإن أولى الثلاثة أن يكون لفظك رشيقا عذبا، وفخما سهلا، ويكون معناك مكشوفا، وقريبا معروفا، إمّا عند الخاصّة إن كنت للخاصّة قصدت، وإمّا عند العامّة إن كنت للعامّة أردت، والمعنى ليس يشرف، بأن يكون من معاني الخاصّة، وكذلك ليس يتّضع بأن يكون من معاني العامّة، وإنّما مدار الشرف على الصّواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكلّ مقام من المقال [21] أي أنّ المعنى لا يشرف إذا ارتبط بالخاصّة ولا يتّضع إذا ارتبط بالعامّة وإنّما مدار الأمر أنّ لكلّ فئة ما يناسبها من الخطاب فلا يليق استعمال مصطلحات لا يفهمها العامّة ولا يليق إدراج ألفاظ لا تليق بمنزلة الخاصة. وإذا وجّه الخطاب لغير أهله قطع التواصل والتفاهم قطعا تامّا، ويفقد الخطاب فعاليته ونجاعته لأنّ الغاية من الخطاب هي الإفهام والإقناع، ولا تحصل هذه الغاية إذا لم تراع مقامات المخاطبين. ومن مقولات البلاغة التي تنوّه إلى ضرورة مراعاة حال المخاطَب وتؤكّد علاقته بالمقام ما جاء على لسان (الجاحظ) عندما ربط البيان بأن يفضي (السامع) إلى حقيقته إذ يقول: والبيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب، دون الضمير، حتى يفضي السامع إلى حقيقته، ويهجم على محصوله كائنا ما كان ذلك البيان، ومن أيّ جنس كان الدليل، لأنّ مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع، إنّما هو الفهم

والإفهام[22] وقال أيضا فيما قاله عن بيان مراعاة أحوال المخاطب وعن أثر ذلك في العملية التواصلية وعلاقتها بالسياق الذي تجري فيه: حدّث الناس ما حدجوك بأبصارهم، وأذنوا لك بأسماعهم، وإذا رأيت منهم فترة فأمسك [23] وقوله: كان مطرّف بن عبد الله يقول: لا تطعم طعامك من لا يشتهيه. يقول: لا تقبل بحديثك على من لا يقبل عليه بوجهه [24] وقال بعض الحكماء: من لم ينشط لحديثك فارفع عنه مؤونة الاستماع[25] وفي المقالة التالية تمعين للعلاقة الوثيقة بين المتلقي والمقام ووجوب الالتفات إلى الخطاب، يقول (السكاكي): فمقام الكلام ابتداء يغاير بين مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الإنكار، وكل معلوم لكل لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي، وكل ذلك مقتضى غير الآخر[26] فالكلام الموجّه إلى الذكي ليس نفسه الكلام الموجّه إلى الغبي، وبتغيّر أحوال المتلقي يتغيّر قصد المتكلم، وتربط بينهما مقصدية الإفهام واستجابة التلقي. فكلّ هذه المقولات تبيّن مكانة المخاطب ومنزلته في الموقف التخاطبي حيث يعد ركنا من أركانه يعوّل عليه في تحليل موقف الخطاب.

ج- **المقام/السّياق:** يتكون الخطاب وينتج على منوال المقام لأنّه يتحكّم في خواص تراكيبه، فلكلّ كلمة مع صاحبتها مقام، وتنوّع مقامات الكلام وتعدّدها يؤدي حتما إلى تنّوع الخطابات وقد تناول السكاكي مبدأ مطابقة الكلام لمقتضى الحال من زاوية اختلاف مقامات الكلام عن بعضها فيقول: لا يخفى عليك أنّ مقامات الكلام متفاوتة التشكّر يباين مقام الشّكاية ومقام التهنئة يباين مقام التعزية ومقام المدح يباين مقام الذم ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الإنكار جميع ذلك معلوم لكل لبيب [27] يتضح من قول (السكاكي) أنّه يتعيّن على الخطيب أن يراعي مقام كلامه، فلا يكون جادا في موطن الهزل، ولا هزليا في موطن الجد، ولا مرغّبا في مقام الترهيب، وغير ذلك من المقامات المختلفة، وفي هذا الشأن يلوح في السياق ذاته قول (الجاحظ): إذا أعطيت كلّ مقام حقّه، وقمت بالذي يجب من سياسة ذلك المقام، وأرضيت من يعرف حقوق الكلام، فلا تهتمّ لما فاتك من رضا الحاسد والعدو فإنّه لا يعرف حقوق الكلام، فلا تهتمّ لما فاتك من رضا الحاسد والعدو فإنّه لا يرضيهما شيء[28] فالعرب قد ركّزوا على المقام، لأنّه يساعد على التواصل

وإفهام المخاطب. كما يشير (ابن خلدون) في معرض حديثه عن بعض القضايا المتعلقة بعلم المعاني (الإسناد) إلى علاقة الكلام بحال الخطاب والمقام يقول: ألا ترى أنّ قولهم (زيد جاءني) مغاير لقولهم (جاءني زيد) مغاير لقولهم (زيد جاءني)...وكذا التّعبير عن أجزاء الجملة بما يناسب المقام [29]أي أنّ الكلام في مجمله تتحكم فيه (عناصر تداولية) من جملتها المقام. فالاختلاف بين القولين (زيد جاءني) و(جاءني زيد) يعود أساسا إلى المقام، وكذلك الاختلاف في الأقوال الثلاثة: زيد قائم، إنّ زيدا قائم وإنّ زيدا لقائم، راجع إلى المقام وحال المخاطَب. وقال (الخطيب القزويني): أمّا بلاغة الكلام فهي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته، ومقتضى الحال مختلف، فإنّ مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التنكير يباين مقام التعريف ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد، ومقام التقييد يباين مقام التأخير، ومقام الذكر يباين مقام الحذف، ومقام القصر يباين مقام خلافه، ومقام الفصل يباين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة، وكذا خطاب الذكي يباين خطاب الغبي وكذا لكل كلمة مع صاحبتها مقام، إلى غير ذلك...وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب، وانحطاطه بعدم مطابقته له، فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب [30]وقد جعل (الجاحظ) مراعاة المقام وجها من الأوجه التي انبنى عليها الإعجاز القرآني إذ يقول: وقد يستخف النّاس ألفاظا ويستعملونها وغيرها أحقّ بذلك منها، ألا ترى أنّ الله تبارك وتعالى لم يذكر في القرآن الجوع إلّا في موضع العقاب أو في موضع الفقر المدقع والعجز الظاهر. والنّاس لا يذكرون السغب ويذكرون الجوع في حال القدرة والسلامة وكذلك ذكر المطر، لأنّك لا تجد القرآن يلفظ به إلا في موضع الانتقام والعامة وأكثر الخاصة لا يفصلون بين ذكر المطر وبين ذكر الغيث[31]ثمّ يردف (الجرجاني) قائلا بعد أن أوضح أنّ السياق هو ترتيب الألفاظ في الجملة وتأليفها بحيث تتألف مع ترتيب هذه الألفاظ ومعانيها في النفس والذهن والعقل، وقد عبّر عن مدى الارتباط بين أجزاء الكلام بعضها ببعض ومناسبته للسّياق والمقام الذي يذكر فيه. لا يمكن أن تكزن الكلمات بليغة في حدّ ذاتها، ولكنّها بحاجة إلى سياق. وعندما يترتب السياق بالشكل الصحيح – أي النّظم – يمكن أن تكون هناك بلاغة وتفوق في الأسلوب ويشير الترتيب الصحيح في هذا السّياق إلى التوافق بين المعاني في الذّهن والكلمات في الجملة [32]كما يسهم المقام وبشكل كبير في فهم غير الواضح من الكلام، وإفهام ما ليس بمفهوم، يعدّ بعدا من

الأبعاد التداولية. ومن مواطن ذلك أنّ الشّعر يساق ويصاغ وفق مناسبات المقام، فإنّ المقام حينئذ يكون معينا في فهم غير الواضح من النصوص الشّعرية، ونسوق لذلك مثالا قول المتنبي في مدح كافور:

وأظلم أهل الظّلم من بات حاسدا **** لمن بات في نعمـائه يتقلب[33]

ذهب ابن الأثير إلى أنّ البيت يستخرج منه معنيان ضدّان أحدهما: أنّ المنعم عليه يحسد المُنعمَ، والآخر: أنّ المنعِمَ يحسد المنعَمَ عليه[34]وكذلك ورد قوله أيضا من قصيدة يمدحه:

فإن نلت ما أمّلت منك فربّما *** شربت بماء يعجز الطّير وردُه[35]

فإنّ هذا البيت يحتمل مدحا وذما. وإذا أخذ بمفرده من غير نظر إلى ما قبله فإنّه يكون بالذمّ أولى منه بالمدح، لأنّه يتضمن وصف نواله بالبعد والشذوذ، وصدر البيت مفتتح بإن الشّرطية، لأنّه يتضمن وصف نواله بالبعد والشذوذ، وقد أجيب بلفظة (ربّ) التي معناها التقليل، أي لست من نوالك على يقين، فإن نلتُه فربّما وصلتُ إلى مورد لا يصل إليه الطّير لبعده. وإذا نظر إلى ما قبل هذا البيت دلّ على المدح خاصة، لارتباطه بالمعنى الذي قبله [36] وأعجب من هذا ما قاله (القاضي الجرجاني) حول قول (الأعشى):

وإذا كان هادي الفتى في البلا **** د صدر القناة أطاع الأمير[37]

فهذا البيت سليم من حيث النّظم والتركيب، خال من الغموض والتّعقيد لكن إذا جئت للوقوف على مراد قائله صعب عليك ذلك بل هو من المحال إلّا بشاهد الحال وفحوى الخطاب فأمّا أهل زماننا فلا أجيز أن يعرفوه إلّا سماعا إذا اقتصر بهم من الإنشاد على هذا البيت أو تأخّروا عنه بأبيات لم أبعد أن يستدل ببعض الكلام على بعض، وإلّا فمن يسمع بهذا البيت فيعلم أنّه يريد: أنّ الفتى إذا كبر فاحتاج إلى لزوم العصا أطاع لمن يأمره وينهاه، واستلم لقائده، وذهبت شرّته[38] يتضح ممّا سبق أنّ تعويل الدارسين العرب القدامى – لغويين أو بلاغيين أو مفسّرين أو أصوليين – على السياق كان كبيرا والإفادة منه كانت جليلة في فهم النصوص أو بنائها، وقد احتل هذا الأخير مكانة مرموقة في حقل الدراسات البلاغية القديمة فينوّه أحد الدّارسين إلى أنّه من أبرز الملامح في النظر البلاغي عند العرب قام على اشتراط موافقة الكلام لمقتضى الحال، واستشعر المقولة السّائرة: (لكلّ مقام مقال) ورصد على وجه التّفصيل ما يكون من تأثير السّياق، سياق الحال خاصّة، وهي حال المتكلم والمخاطَب وسائر ما يتألف منه

المقام، ورصد ما يكون من تأثير ذلك في تشكيل الكلام وتأليفه على هيئات في القول تتنوع وفقا لتنوع المقامات[39] فالعناصر الأساسية التي تشكل النّص هي معرفة الألفاظ ووجوه استعمالها ومعرفة المقامات وما يتناسب مع الكلام، وكذا معرفة العلاقة التي تربط المتكلم ومقصده والمخاطب وما فهمه من قصد المتكلم، فضلا عن معرفة الأحوال المحيطة بالحدث الكلامي، كما في قصيدة (المتنبي) التي قال فيها:[40]

صحب الناس قبلنا ذا الزمانا وعناهم من شأنه ما عنانا
وتولوا بغصة كلهم منه إن سرّ بعضهم أحيانا
ربّما تحسن الصنيع لياليه ولكن تكدّر الإحسانا
وكأنّا لم يرض فينا بريب الدهر حتّى أعانه من أعانا
كلّما أنبت الزمان قناة ركبّ المرء في القناة سنانا
ومردّ النفوس أصغر من أن نتعادى فيه وأن نتفانى
غير أن الفتى يلاقي المنايا كالحات ولا يلاقي الهوانا
ولو أنّ الحياة تبقى لحيّ لعددنا أضلنا الشجعانا
وإذا لم يكن من الموت بدّ فمن العجز أن تموت جبانا
كلّ ما لم يكن من الصّعب في الأنفس سهل فيها إذا هو كانا

فالسّياق هو: المخاطِب: (المتنبي) وما يحمله من معلومات تساعد على تجلية المعنى وتوضيح الدلالة.

المخاطَب: منافسو الشاعر أو حساده.

الموضوع: الشكوى من الدّهر وتصوير تقلبات الزمان وصروفه[41]

فالمخاطب (المتنبي) يشكو كثرة الحساد وصروف الدّهر، والمتلقي (المخاطب) يتأوّل الحالة النّفسية التي يمرّ بها الشاعر تبعا للأحوال والظروف السائدة في ذلك العصر ولعل مراعاة المقام والأحوال المحيطة بالعملية الخطابية كان لها بالغ الأثر في إنتاج الدلالة وتبليغ القصد. ويتمّ اختيار السّياق انطلاقا من سهولته وقربه إلى المنال، وهذا لا يستقل به إلّا الحذّاق المبرزون المتمرّسون بنقل المعنى إلى معنى آخر وتداوله.

4. نظرية النّظم وأبعادها التّداوليّة:

أمّا عن واقع هذا المفهوم في تراثنا النقدي فقد وجدنا أنّ علماءنا لم يغفلوه في دراساتهم البلاغية واللّغوية، وهذا ما اتضح عندهم بالمعايير:

- اختيار اللّفظ المناسب: فمن فنون الأدب عندهم اختيار اللّفظ المناسب حتّى قالوا: (لكلّ مقام مقال) فيقال للمريض معافى وللأعمى بصير وللأعور كريم العين، وكان هارون الرّشيد قد رأى في بيته ذات مرة حزمة من الخيزران فسأل وزيره الفضل بن الربيع: ما هذه..؟ فأجابه الوزير: عروق الرماح يا أمير المؤمنين. أتدرون لماذا لم يقل له إنّها الخيزران..؟ لأنّ أمّ هارون الرّشيد كان اسمها (الخيزران) فالوزير يعرف من يخاطب فلذلك تحلى بالأدب عند الإجابة.

- ترتيب الألفاظ وتتابعها: ويقصد بالترتيب أمران:

الأوّل: ترتيب الألفاظ طبقا لترتيب الفكرة التي يؤديها السياق في التركيب.

الثاني: ترتيب الألفاظ طبقا للوظيفة النّحوية التي يقوم بها كل لفظ في سياق باقي الألفاظ ولا بدّ أن نستحضر في هذا الصدد جهود وإسهامات (عبد القاهر الجرجاني) الذي أشار إلى أنّ الكلم يترتب في النطق بسبب ترتيب معانيها في النّفس، ولمّا كانت المعاني لا تتبيّن إلّا بالألفاظ وكان لا سبيل لها إلّا بترتيب الألفاظ فكفوا عن ترتيب المعاني بترتيب الألفاظ وقالوا: هذا لفظ متمكّن وذلك لفظ ناب.

- نظم الألفاظ :يعني نظم الألفاظ حسب (الجرجاني) تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض [42] وعند تقصي فكرة النّظم في تراثنا النقدي وجدنا أنّ أقدم إشارة عنها عبارة (ابن المقفّع) التي أشار فيها إلى صياغة الكلام. قال: فإذا خرج النّاس من أن يكون لهم عمل وأن يقولوا قولا بديعا فليعلم الواصفون المخبرون أن أحدهم وإن أحسن وأبلغ ليس زائدا على أن يكون كصاحب فصوص وجد ياقوتا وزبرجدا ومرجانا فنظمه قلائد وسموطا وأكاليل ووضع كلّ فصّ موضعه وجمع إلى كلّ لون شبهه ممّا يزيده بذلك حسنا فسمى بذلك صائغا رقيقا [43] وفي هذا إشارة إلى مهارة رص الألفاظ وانتظامها وفي ذلك مهارة، والقصد من القول لا يتحقق إلّا بامتلاك هذه المهارة.

- اختيار الصيغ الصرفية المناسبة :يظهر البعد التّداولي للصّيغة الصّرفية في أنّها تكسب الكلمة معنى زائد عن معناها المعجمي كالطّلب والمبالغة والتعظيم وغيرها، ومنها كلمة (يستفتونك) فالياء دالة على المضارعة والسين أفادت الطلب والواو دالة على الجمع والنون دالة على الرّفع والكاف دالة على الخطاب.ولعلّ لهذا المعيار ما يقابله في الدّرس التداولي المعاصر خاصة فيما تعلّق (بمتضمنات القول أو الاستلزام الحواري) حيث قد تتجاوز أفعال الكلام دلالتها الأصلية إلى دلالات أخرى فرعية تستنبط وفقا للسياق الذي ترد فيه.

- تفاعل اللّفظ مع غيره :أي أنّ النص اللّغوي نسيج متلاحم الأجزاء تشكّل مجتمعة وحدة لغوية ولا يكون ذلك إلّا بتآلف الألفاظ مع معانيها ومثال ذلك ما جاء على لسان (السري الرفاء) يصف الهلال:*كأنّ الهلال نون لجين *** غرقت في صحيفة زرقاء

فالبيت يمثّل وحدة لغوية مترابطة الكلمات متآلفة الأركان، ومن ثم لا يصحّ الفصل بين هذه الألفاظ ومعانيها وترتيبها لإفادة الصورة الجمالية المرجوة.

وإذا ما نظرنا إلى (المقال) على أنّه يمثّل (السّياق اللّغوي) فإنّنا نجد أنّ البلاغيين قد أولوه عناية كبيرة وليس أدلّ على ذلك من ربط العلامة (عبد القاهر الجرجاني) فصاحة الكلمة بسياقها اللّغوي والتركيب الذي قيلت فيه حيث يقول: وجملة الأمر أنّا لا نوجب الفصاحة للفظة مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه، ولكن نوجبها لها موصولة بغيرها، ومعلقا معناها بمعنى ما يليها. فإذا قلنا لفظة (اشتعل) من قوله تعالى: (واشتعل الرأس شيبا) [44] إنّها في أعلى المرتبة من الفصاحة، لم توجب تلك الفصاحة لها وحدها، ولكن موصولا بها (الرّأس) معرّفا بالألف واللام ومقرونا إليها الشّيب منكرا منصوبا[45]

5. السّياق غير اللّغوي أو سياق الموقف أو سياق الحال:

1.5السّياق غير اللّغوي في الدّرس العربي:

ما ينتظم القرائن المقامية التي تفسر الغرض الذي جاء النص لإفادته، سواء كانت قرائن في الخطاب ذاته أو في المتكلم أو في المخاطَب أو في الجميع[46] أو هو السياق الذي يشير إلى النواحي المباشرة للنص والتي يمكن ملاحظتها أثناء حدوث الكلام مثل الإطار والمشاركين والنشاطات التي وقعت فيه [47]أي أنّ السّياق غير اللّغوي هو تلك الظروف والملابسات التي تحيط باللّفظ أثناء أدائه ولها بالغ الأثر في توضيح دلالته والغاية منه.ويعتبر مصطلح (المقام) وأحيانا (الحال)

أهم ما اصطلح عليه حديثا بسياق الحال أو السّياق الخارجي، وعلى الرّغم من اختلاف السّبق حول المبدأ المشهور (لكلّ مقام مقال) أهي يونانية الأصل أم عربية، إلّا أنّ المهمّ هو التأكيد على واقعها في تراثنا البلاغي بغض النّظر عن الثقافة الغربية لأنّه سيأتي المجال لتسليط الضّوء على هذا النّوع من السّياق في خضمّها.

يقول الدّكتور (تمّام حسّان): وحين قال البلاغيون: لكلّ مقام مقال، أي عندما راعوا ما يسمى عند المحدثين بسياق الموقف، ولكلّ كلمة مع صاحبتها مقام [48] ولقد وردت هذه العبارة (لكلّ مقام مقال) ضمن الأمثال العربية الموروثة منسوبة لأكثم بن صيفي الذي نسبت إليه أمثال عديدة أخرى، ثمّ صاغها "الحطيئة شعرا في بيت اعتذر فيه لسيّدنا عمر بن الخطّاب :تحنن على هداك المليك *** فإن لكل مقام مقالا[49]

ويقول (لبيد) مؤكّدا أصالة هذه الفكرة في موروث العرب الثقافي:

ومقام ضيّق مرجته *** بلسان وبيان وجدل[50]

وتبرز عناية العلماء العرب القدامى بالمقام من خلال النتيجة التي توصل إليها (الجاحظ): أنّ وقوع الكلمات في نماذج من السياقات يكسبها جوّا خاصا ويحيطها بملابسات تعين في الحال على استحضار البيئة التي تنتمي إليها هذه الكلمات... وقد تزيد التعبيرات الدارجة واصطلاحات اللهجات العامية في بهجة الأسلوب وحيويته إذا استعملت استعمالا لبقا [51] وقد تأصّلت هذه الفكرة في التراث العربي بما ذهب إليه (بشر بن المعتمر) في صحيفته المشهورة عندما قال:وينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وأقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكلّ حالة مقاما حتّى يقسّم أقدار الكلام على أقدار المعاني ويقسّم أقدار المعاني على أقدار المقامات وأقدار المستمعين على أقدار تلك المقامات [52] وقد خلص (بشر بن المعتمر) فيما نقله عنه (الجاحظ) إلى الحقيقة القائلة: إنّ الوحشيّ من الكلام يفهمه الوحشيّ من النّاس كما يفهم السوقيّ رطانة السوقيّ وكلام النّاس في طبقات كما أنّ النّاس أنفسهم في طبقات [53] أي أنّ فهم المعنى وفق ما قدّمه (بشر بن المعتمر) متوقّف على مراعاة هذا الجانب غير اللّغوي المتمثّل في أقدار المستمعين وأقدار المقامات. ومن أوجه العناية بسياق الحال في التراث العربي ما جاء في فكرهم أنّه ينبغي على المتكلّم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدا الحالات فيجعل لكلّ طبقة من ذلك كلاما، ولكلّ

حالة من ذلك مقاما حتّى يقسّم أقدار المعاني على أقدار المقامات وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات...[54]كما أشار (ابن قتيبة) إلى ضرورة مراعاة مقتضى الحال، ويربطون بلاغة الكلام بموافقته لمقتضى الحال، وقد أوجزوا ذلك في عبارة (لكلّ مقام مقال) وقد عدّت هذه الإشارة نواة مركزية في توجيه البحث البلاغي.

وإذا اختلفت المقامات لزم اختلاف مقتضيات الأحوال لأنّ اختلاف الأسباب في الاقتضاء يوجب اختلاف المسبّبات حيث إنّ الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك واختلافها عين اختلاف مقتضيات الأحوال، وهذا ما يستدعي تقاربا مفاهيميّا بين الحال والمقام والتغاير بينهما اعتباري فإنّ الأمر الداعي (مقام) باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما، و (حال) باعتبار توهم كونه زمانا له، وأيضا المقام يعتبر فيه إضافته إلى المقتضى فيقال: مقام التأكيد والإطلاق والحذف والإثبات، والحال يضاف إلى المقتضى فيقال: حال التنكير وحال خلو الذهن وغير ذلك [55]ومقتضى الحال عني به أساسا علماء المعاني، والحال في اصطلاحهم يعدل (مقتضى الحال). يقول (التهانوي): والحال في اصطلاح أهل المعاني هي الأمر الداعي إلى المتكلم على وجه الخصوص، أي الداعي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به أصل المعنى خصوصية ما هي المسماة بمقتضى الحال، مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم والتأكيد مقتضاه... وعلى هذا النحو قولهم (علم المعاني) علم يعرف به أحوال اللّفظ العربي التي بها يطابق اللّفظ مقتضى الحال، أي يطابق صفة اللّفظ مقتضى الحال، وهذا هو المطابق بعبارات القوم حيث يجعلون الحذف والذكر إلى غير ذلك معلّلة بالأحوال[56]ومن أمثلة اهتمام علماء العربية إلى ما يحفّ بظاهرة الكلام -من الظروف والملابسات، كالسّامع والمقام وظروف المقال- ما نقله (الجاحظ) عن بعض أهل الهند قولهم: جماع البلاغة التماس حسن الموقع والمعرفة بساعات القول وأن لا يكلم سيد الأمة بكلام الأمة ولا الملوك بكلام السوقة... ومدار الأمر على إفهام كلّ قوم بمقدار طاقتهم والحمل عليهم على أقدار منازلهم[57]أي على المتكلم أن ينتقي الكلم المناسب في الموقع المناسب وأن يتحيّن ساعة القول وأن يناسب قوله مستوى أذهان المتلقي.

ومن أوجه العناية بسياق الموقف أيضا ووضوحه عند البلاغيين ما قدّمه (الجرجاني) عندما ربط الكلام بمقام استعماله، ومراعاة مقتضى حاله وهو لبّ دراسة المعنى اللّغوي عنده،

ومنبثق من نظريته للنّظم، وثار على اللّغويين العرب، لأنّهم لم يستفيدوا من مبدأ جيّد وضعه سبويه، مؤدّاه ربط الكلام بمقام استعماله، بل وقع في ظنّهم أنّ كلّ تقديم أو تأخير أو حذف...إنّما هو للعناية والاهتمام كما قال صاحب الكتاب[58] فما كان من أوجه التغيير والمروق عن المألوف إنّما جاء ليناسب المقام الذي هم فيه في كلامهم، فما تقديمهم ولا تأخيرهم في القول إلّا اعتبارا لذلك .ومن شواهد عنايتهم بالواقع الخارجي أو ما اصطلحنا عليه بمقتضى الحال تعريفهم للخبر بأنّه ما يصحّ أن يقال لقائله إنّه صادق فيه أو كاذب، فإن كان الكلام مطابقا للواقع كان صادقا وإن كان غير مطابق له كان كاذبا، ففي قولنا مثلا :السماء تمطر. يمكن للمتلقي أن يحكم على مثل هذا التركيب بالصدق أو الكذب، فهو تركيب خبري صدقه محكوم بمطابقة الكلام لنسبة خارجيّة أي للواقع [59] حيث اعتبرت (مطابقة الواقع من عدمها) معيارا من معايير التمييز بين ثنائيّة الخبر والإنشاء بالإضافة إلى معايير أخرى كالقصدية والإفادة.ويضيف (الجاحظ): "أن يكون لفظك رشيقا عذبا وفخما سهلا، ويكون معناك ظاهرا مكشوفا وقريبا معروفا، إمّا عند الخاصة إن كنت للخاصة أو عند العامة إذا كنت للعامة أردت، والمعنى ليس يشرف بأن يكون من معاني الخاصّة، وكذلك ليس يتضع بأن يكون من معاني العامة، وإنّما مدار الشرف عل الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال وما يجب لكل مقام مقال[60] فهنا يفصّل (الجاحظ) أكثر في مفهوم المقام. فبالإضافة إلى مراعاة مقتضى الحال فإنّه يطلب من المتكلم اختيار الألفاظ المناسبة السهلة والمعاني الواضحة والقريبة من ذهن السامع، كما أنّ الكلام لا يشرف بكونه من كلام الخاصة ولا يتضع بكونه من كلام العامة بل المهم بلوغ المعنى وإفهام السّامع.

ويظهر تركيز الجاحظ على عنصر (المقام) أيضا في التّعاريف التي أوردها للبلاغة كما في قوله: قيل لعمرو بن عبيد: ما البلاغة؟ قال: إنّك إن أوتيت تقرير حجّة الله في عقول المكلّفين وتخفيف المؤونة على المستمعين، وتزيين تلك المعاني في قلوب المريدين بالألفاظ المستحسنة في الآذان المقبولة عند الأذهان رغبة في سرعة استجابتهم، ونفي الشواغل عن قلوبهم بالموعظة الحسنة على الكتاب والسّنة، كنت قد أوتيت فصل الخطاب، واستوجبت على الله حسن الثواب[61] ومن البلاغيين العرب الذين كان لهم رأي في المقام (ابن قتيبة) الذي يرى أنّ الخطيب من العرب إذا ارتجل كلاما في نكاح أو حمالة أو تحضيض أو صلح أو ما أشبه ذلك، لم يأت به

من واد واحد، بل يفتنّ به، فيختصر تارة إرادة التخفيف ويطيل تارة إرادة الإفهام، ويكرر تارة إرادة التوكيد، ويخفي بعض معانيه حتّى يغمض على أكثر السّامعين ويكشف بعضها حتّى يفهمه بعض الأعجمين ويشير إلى الشيء ويكني عن الشّيء [62] ويضيف قائلا في السّياق ذاته: وتكون عنايته بالكلام على حسب الحال، وقدر الحفل، وكثرة الحشد، وجلالة المقام[63] فالخطيب يكيّف كلامه حسب أحوال المستمعين وعددهم ومقامهم بغية تحقيق الغرض المقصود من قوله.

ومن الدارسين العرب الذين أبدوا رأيهم في المقام (إبراهيم الحصري القيرواني) صاحب كتاب (زهر الآداب وثمر الألباب) الذي يقدم تعريفا له علاقة مباشرة بالمقام وهو (لإبراهيم بن الإمام): يكفي من البلاغة ألّا يؤتى السامع من سوء إفهام الناطق، ولا يؤتى الناطق من سوء فهم السّامع [64] ففي هذا التّعريف إشارة إلى عنصر من أهم عناصر المقام على ضوء تحليل الخطاب المعاصر، أعني به (الفاعلية بين المرسل والمتلقي) إذا يتعيّن على المرسل أن يوفّق في إبلاغ المعنى المراد إلى السّامع، كما يتعيّن على المستمع أن يوفّق في استقبال هذا المعنى .كما تطرّق (ابن رشيق القيرواني) إلى العديد من القضايا ذات الصلة بالمقام فيقول: وقد قيل لكلّ مقام مقال، وشعر الشّاعر لنفسه وفي مراده وأمور ذاته... وشعره للأمير والقائد غير شعره للوزير والكاتب، ومخاطبته للقضاة والفقهاء بخلاف ما تقدّم من هذه الأنواع [65] وقد حدّد (السكّاكي) المقامات بقوله: لا يخفى عليك أنّ المقامات متفاوتة، فمقام الشّكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجدّ في جميع ذلك يباين مقام الهزل [66] أي أنّ لكلّ مقام مقال بل إنّ المقام هو مؤشّر تشكيل المقام والقالب الذي وفقه يتشكل المقال.

خاتمة: من أهمّالنّتائج التي توصّل إليها البحث أنّ النّظريّة التّداولية هي نظرية سياقية في الأساس، حيث بنت أفكارها وتصوّراتها على ضرورة العناية بمختلف الظّروف والمناسبات المحيطة بعمليّة إنتاج الخطاب.

- من خلال نظريّة النّظم لصاحبها الجرجاني يتّضح مدى عناية الدّارسين العرب القدامى بمفهوم السّياق في بناء المعنى وتحقيق القصد من الخطاب.
- إذا أخذنا برؤية شموليّة للسّياق في الشروح البلاغيّة أمكن لنا تمييز نوعين:

أ - السّياق المقامي وهو متّصل بالأحوال المنعكسة في الصّياغة اللّغوية فهو بمثابة السّبب الذي يؤثر في نصّ الملفوظ فيصاغ بموجبه مؤدّيا عملا لغويّا معيّنا دون آخر. ومن أمثلة هذا النّوع من السّياق: مقام التأكيد ومقام الإطلاق ومقام الحذف ومقام الإثبات.

فالمقام هو الذي يوجب خصوصيّة العمل اللّغوي، وهذا الضّرب من السّياق ذو بعد دلالي تركيبي.

ب - السّياق الحالي ولا يخالف السّياق المقامي في تعريفه إلّا من ناحية اعتباريّة، إذن فالسّياق الحالي هو الأمر الدّاعي إلى كلام مكيّف بكيفية مخصوصة مناسبة . ومن أمثلة هذا النّوع من السّياق: حال الإنكار وحال خلو الذّهن وحال التردّد فهو سياق يتعلّق بالمخاطب خاصّة وهو يؤثّر في السّياق المقامي المتّصل بدوره بالكلام أو الملفوظ.

فالسّياق البلاغي يتّجه إلى الملفوظ على مستويين:

1- مستوى حال المخاطب.

2- مستوى مقام القول.

وكلا المستويين ملتحمان ببعضهما بعضا ممّا يجعل التفريق بينهما بيداغوجيّا أكثر منه علميا، ومن ثمّة فمن الواضح أنّ السّياق البلاغي كما يتجلى في الشروح أقرب إلى المفهوم الموحّد أو ما يسمّيه بعض التّداوليين المعاصرين (المجموع السّياقي) وكم هو موافق للاعتبار التراثي شروط السّياق الأوّل كما حدّده (ستالنكير وجاك) اعتبارهما أنّ السّياق هو مفعول الأعمال اللّغوية السّابقة وعلّة الأعمال اللّغوية اللاحقة [67] تبعا لهذا يتأسّس مفهوم السّياق بشكل يقترب من مفهوم المقام في التراث البلاغي العربي.

- فتح مفهوم المقام/السّياق أمام الدّارسين آفاقا واسعة في استشراف الدّلالة وسبر أغوار النّصوص والوصول إلى المقاصد إذ لا يتحقّق القصد والإفادة من الخطاب إلّا بمراعاة ما يلّف الخطاب من ظروف وملابسات.
- يشكّل مفهوم المقام/السّياق حقلا تتقاطع فيه العديد من النّظريات والاتّجاهات المعرفيّة.

- تأكّدت خيوط التّماهي والتّواشج بين التّراث البلاغي العربي والدّرس التّداولي الحديث.

الهوامش:

[1]- الجاحظ، البيان والتبيين، مج: 01، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط 07، 1418هـ – 1998م، ص: 136.

[2]- المصدر نفسه، ص: 115 – 116.

[3]- يعدّ الباحث المغربيّ "طه عبد الرّحمان" أوّل من استحدث مصطلح التّداوليات وبصيغة الجمع، مقابلا للمصطلح الأجنبي pragmatics نظرا لما يحمله المصطلح من جذور تراثيّة تدلّ على معنى التّواصل والتّفاعل، إذ يقول في هذا السّياق: "وقد وقع اختيارنا منذ 1970 على مصطلح التّداوليات مقابلا للمصطلح الغربي براغماتيقا لأنّه يوفّي المطلوب حقّه، باعتبار دلالته على معنيين: الاستعمال والتّفاعل معا، ولقي منذ ذلك الحين قبولا من لدن الدّارسين الذين أخذوا يدرجونه في أبحاثهم" طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثّقافي العربي، ط2، المغرب، ص: 27.

[4]- باديس لهويمل، التّداوليّة والبلاغة العربيّة، التّداوليّة والبلاغة العربيّة، مجلّة أبحاث في اللّغة والأدب الجزائري، إصدار مخبر أبحاث في اللّغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، ع: 07، 2011، ص:18.

[5]- ابن منظور، لسان العرب، ج 37، تح: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، 1401هـ – 1981م، ص: 3787.

[6]- محمد بدرى عبد الجليل، تصوّر المقام في البلاغة العربية، دار المعارف الجامعية، القاهرة، مصر، د ط، 2005م، ص: 17.

[7]- مصطفى الغرّافي، الأبعاد التّداولية لبلاغة حازم من خلال منهاج البلغاء وسراج الأدباء، عالم الفكر، ع: 01، مج: 40، يوليو – سبتمبر 2011م، ص: 271.

[8]- السكاكي، مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1420هـ – 2000م، ص: 256.

[9]- الجاحظ، البيان والتبيين، مج: 01، مصدر سابق، ص: 138.

[10]- ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط05، 1401هـ، ج1، ص: 199.

[11]- المصدر نفسه، ص: 223.

[12]- ينظر: حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس، منشورات الجامعة التونسية، د.ط، 1981م، ص: 201 – 248.

[13]- القزويني، الايضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1985، ص: 05 – 12.

[14]- ينظر: محمد بدري عبد الجليل، تصور المقام في البلاغة العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندريّة، مصر، د.ط، 2005، ص: 21 – 23.

[15]- قدامة بن جعفر، نقد الشّعر، مطبعة الجوانب، قسنطينة، الجزائر، ط1، 1306هـ، ص: 06.

[16]- المصدر نفسه، ص: 20.

[17]- ينظر: قدامة بن جعفر، نقد الشّعر، مطبعة الجوانب، قسنطينة، الجزائر، ط1، 1306هـ، ص: 22-23.

[18]- قدامة بن جعفر، نقد الشّعر، مطبعة الجوانب، قسنطينة، الجزائر، ط1، 1306هـ، ص: 03.

[19]- المصدر نفسه، ص: 03.

[20]- الجاحظ، البيان والتبيين، مج: 01، ص: 93.

[21]- المصدر نفسه، ص: 136.

[22]- المصدر نفسه، ص: 76.

[23]- المصدر نفسه، ص: 104.

[24]- المصدر نفسه، ص: 103 – 104 .

[25]- المصدر نفسه، ص: 105.

[26]- السكاكي، مفتاح العلوم، تح: نعيم زرزورة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1407هـ، 1987م، ص: 256.

[27]- المصدر نفسه، ص: 256.

[28]- الجاحظ، البيان والتبيين، ج01، مصدر سابق، ص: 116.

[29]- ابن خلدون، المقدمة، ج 2، الدار التونسية للنشر والتوزيع، والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دط، 1984م، ص: 1065.

[30]- القزويني، الايضاح في علوم البلاغة، مصدر سابق، ص: 11.

[31]- الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، مصدر سابق، ص: 20.

[32]- كيس فيرستيج، أعلام الفكر اللغوي، تر: أحمد شاكر الكلابي، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط 01، 2007م، ص: 175.

[33]- المتنبي، ديوانه، دار بيروت للطباعة والنّشر، 1403هـ – 1983م، 1/ 158.

[34]- ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تقديم وتعليق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، ج 1، دار نهضة مصر للطبع والنّشر، القاهرة، مصر،ط1، 1959م، ص: 65.

[35]- المتنبي، ديوانه، 28/2.

[36]- ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشّاعر، مصدر سابق، ص: 65.

[37]- علي بن عبد العزيز الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، ص: 418.

[38]- المرجع نفسه، ص: 418.

[39]- نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص: 88. نقلا عن: آفاق اللّسانيات، إشراف وتحرير: هيثم سرحان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2011، ص: 445.

[40]- المتنبي، ديوانه، ص: 474.

[41]- أمل عبد الجبار كريم الشرع، السياق في البلاغة العربية تداوليا، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، مج: 23، ع: 01، 2015، ص: 12 – 13.

[42]- أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني، بلاغته ونقده، ط1، 1393هـ – 1973م، بيروت، ص: 51.

[43]- الأدب الصغير، آثار ابن المقفع، ص: 319، ورسائل بغداد، ص: 5 – 6. نقلا عن: أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني، بلاغته ونقده، ص: 53.

* أبو الحسن السري بن أحمد بن السري الكندي الرفاء الموصلي شاعر مشهور؛ كان في صباه يرفو ويطرز (يعمل خياطا).

[44]- سورة مريم، الآية: 04.

[45]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الكانجي، القاهرة، مصر، ط5، 2004، ص: 402.

[46]- نجم الدين قادر كريم الزنكي، نظرية السياق، دراسة أصولية، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، 2007، ص: 63.

[47]- المرجع نفسه، ص: 63.

[48]- عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، دلالة السّياق بين التراث وعلم اللّغة الحديث، دراسة تحليلية للوظائف الصّوتية والبنيوية والتركيبية في ضوء نظرية السياق، ص: 55.

[49]- الحطيئة، ديوانه، ص: 222. نقلا عن: عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، دلالة السّياق بين التراث وعلم اللّغة الحديث، دراسة تحليلية للوظائف الصّوتية والبنيوية والتركيبية في ضوء نظرية السياق، ص: 56.

[50]- الجاحظ، البيان والتبيين، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الجاحظ، ط2، القاهرة، 1970، ج1، ص: 165.

[51]- عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، دلالة السياق بين التراث وعلم اللّغة الحديث، مرجع سابق، ص: 61.

[52]- الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، مصدر سابق، ص: 129.

[53]- المصدر نفسه، ص: 144.

[54]- المصدر نفسه، ص: 138.

[55]- سعد الدين التافتازاني، المطول على التلخيص، مج 1، مطبعة سنده، 1310، ص: 25.

[56]- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، تح: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط 1، ص: 616 – 617.

[57]- الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، مصدر سابق، ص: 92 – 93.

[58]- محمد سالم صالح، أصول النظرية السّياقية عند علماء العربية ودور هذه النظرية في التوصل إلى المعنى، قسم اللّغة العربية، كليّة المعلّمين، محافظة جدّة، ص: 08.

[59]- أحمد فهد صالح شاهين، النظرية التداولية وأثرها في الدّراسات النحوية المعاصرة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، 2015م، الأردن، ص: 38.

[60]- الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، مصدر سابق، ص: 136.

[61]- المصدر نفسه، ص: 114.

[62]- ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تح: أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت، ص: 13.

[63]- المصدر نفسه، ص: 13.

[64]- إبراهيم الحصري القيرواني، زهر الآداب وثمر الألباب، ج 1، تح: زكي مبارك، ط 4، دار الجيل، بيروت، ص: 159.

[65]- ابن رشيق القيرواني الأزدي، العمدة في محاسن الشّعر وآدابه ونقده، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ط5، دار الجيل، بيروت، 1981، ص: 199.

[66]- السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص: 168.

[67]- صابر الحباشة، الأبعاد التداولية في شروح التلخيص للقزويني، الدار المتوسطية للنشر، تونس، ط 1، 1430هـ – 2006م، ص: 181.